المختلفة حول اتفاقات كامب ديفيد ، ان جزءا لا يستهان به من اعضاء الائتلاف الحكومي ، وعلى وجه التحديد من كتلتي ليكود والمفدال ، قد عارض الاتفاقات المذكورة • فمقابل ٣٠ نائبا ايدوا الاتفاقات من كتلة ليكود ، هناك ٧ نواب صوتوا ضدها ، و ٨ آخرين امتنعوا عن التصويت ، اي ان ثلث اعضاء ليكود كانوا بين المعارضين والمتنعين • اما بالنسبة للحزب الديني القومي (المفدال) فقد ايد الاتفاق خمسة من نوابه ، بينما عارضه ٣ ، وامتنع ٤ آخرين عن التصويت • اما باقي كتل الائتلاف ، الحركة الديمقراطية للتغيير (٧ نواب)، واغودات يسرائيل (٤ نواب) فقد ايدت الاتفاقات بصورة شاملة •

يتزعم المعارضية لاتفاقات كامب ديفيد النائبة غيئولاه كوهين والنائب موشي شامير من حركة حيروت ، وقد اعلنت النائبة كوهين انها ستبدأ وزملاءها التحرك داخل كتلة ليكود وفروعها ، وبين الاوساط الشعبية ، ومع غوش ايمونيم ، وكل هيئة محسوبة على قائمة دعاة « ارض ـ اسرائيل الكاملة » ، « وأمل ان تتوفر لدينا قوة اكبر من القوة التي يعتقد بيغن انها محسوبة علينا • فقوته اضعف بكثيرمن القوة المتوفرة لدينا » (رأ ، ٧٨/٩/٢٨) • واضافت كوهين « ان الخوف الكبير ، الذي اسمه الا نقول « لا » لبيغن قد تلاشت ••• وبيغن اصبح موضع نقاش ••• انني لا ارى نفسي وحيدة • ربما نستطيع القيام بصراع فعلي ضد سياسة الحكومة • ومن الجائز ان يؤدي ذلك الى انشقاق جزء من الكتلة او من حركة حيروت » (المصدر نفسه) •

ماذا يعارضون ؟

يلاحظ من خلال ردود الفعل المختلفة لدى هؤلاء النواب المعارضين لاتفاقات كامب ديفيد ان معارضتهم تدور حول معظم بنود الاتفاقات ، سواء تلك المتعلقة بالانسحاب الاسرائيلي من سيناء واخلاء المستوطنات ، او الحكم الذاتي المقترح في الضفة الغربية وقطاع غزة •

فالانسحاب من سيناء يشكل في نظرهم خطرا امنيا على اسرائيل ، وقد اعلن شموئيل كاتس ، المستشار الاعلامي لرئيس الحكومة سابقا ، ان اتفاق سيناء معناه «تنازل كامل عن الحد الادنى الضروري من متطلبات الامن ! حتى حكومة المعراخ رسمت خطا في سيناء لا يمكن تجاوزه ابدا • اي انه اذا قامت اية حكومة بالتوقيع حول الانسحاب من سيناء الى ما وراء هذا الخط ، فانها تتنازل بذلك تنازلا مطلقا عن الحد الادنى الضروري من متطلبات الامن ، وليس لهذا الامر اية علاقة مع من يحكم مصر ، او اذا كان الحاكم الحالي يرغب في السلام او لا (في مقابلة مع يديعوت احرونوت، ٧٨/٩/٢٢)، واكثر ما يضايق هؤلاء المعارضين ، هو اخلاء مستوطنات مشارف رفح • وقد اعلن الوزير المستقيل هوروفيتس ، احد اشد المعارضين ، « ان مطلب السادات حول سحب المستوطنات لا يتجانس ابدا مع ارادته في السلام • ان اقامة المستوطنات في المنطقة العازلة [يقصد مشارف رفح] الواقعة بين غزة وسيناء ، كان عملا منطقيا ، صهيونيا وامنيا • اما اخلاء المستوطنات ، فسيقرب المصريين في المستقبل حتى ناحال عوز ، وليس هذا فحسب ، وانما سيصلون الى مشارف رفح وغزة حيث يعيش الآن ٤٥٠ الف نسمة [من الفلسطينيين] ••• مما يشكل خطرا امنيا على اسرائيل من جهة اخرى ، علينا الا نتنازل عن المستوطنات ، لان السادات قد لا يكون غدا في الحكم • وعندئذ لن تكون سيناء فقط بحوزة المصريين ، وانما سيكون هنالك